



٢٠٠٦/٥/١٦

ASSEMBLY DECISION - TBCO - 17-5-2006

السادة هيئة الأوراق المالية المحترمين

تحية طيبة وبعد،

نرفق لكم طيه محضر اجتماع الهيئة العامة العادلي لمساهمي شركة التبغ والسجائر
الأردنية بتاريخ ٢٠٠٦/٥/٩ .
J.S.C.

وتفضلوا بقبول الاحترام

شركة التبغ والسجائر الاردنية

لجنة تمويل
١١/٥/٢٠٠٦

١١

هيئة الأوراق المالية
الدائرة الإدارية
الديوان
١٧ أيار ٢٠٠٦
الرقم المتسلسل ٧٦٢
رقم الملف
الجهة المختصة عم المصا

محضر اجتماع الهيئة العامة العادي

لمساهمي شركة التبغ والسجائر الأردنية المساهمة المحدودة

بتاريخ ٢٠٠٦/٥/٩

نظرا لعدم اكتمال النصاب القانوني في اجتماع الهيئة العامة السابق الذي كان مقررا في ٢٠٠٦/٤/٣٠ بالرغم من الدعوة الموجهة للمساهمين من قبل مجلس الاداره والاعلان بالصحف اليومية المحلية حسب ما ينص عليه قانون الشركات الاردني فقد تم تحديد يوم ٢٠٠٦/٥/٩ موعدا جديدا لاجتماع الهيئة العامة بدلا من الاجتماع السابق وتم الاعلان عن الموعد الجديد كذلك في الصحف اليومية المحلية طبقا لما نص عليه قانون الشركات الأردني ، وعليه فقد عقدت الهيئة العامة لشركة التبغ والسجائر الأردنية اجتماعها العادي في مقر الشركة الكائن في عمان /راس العين الساعة العاشرة من صباح يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٠٦/٥/٩ وذلك لمناقشة المواضيع الواردة في جدول الاعمال المرسل للساده المساهمين مع الدعوة .

بعد ان رحب رئيس مجلس الاداره /عطوفة السيد عبد الرحمن عجلوني بالحضور أعلن مندوب مراقب الشركات السيد مشهور الزبن انه تم توجيه الدعوة للمساهمين والاعلان عن هذا الاجتماع بوسائل الاعلان المختلفه وفقا لاحكام قانون الشركات الاردني وأعلن ايضا عن حضور (٧) مساهمين من اصل (٩٦٢) مساهما يحملون اسهما بالاصاله بلغت (٥١٩٠٨٩٢) سهما ويشكلون ما نسبته (٦٣%) من مجموع اسهم راس مال الشركة والبالغ (٨١٦٦٢٣٣) سهما وانه لا يوجد حضور لمساهمين يحملون اسهما بالوكالة وبعدها أعلن السيد مندوب مراقب عام الشركات ان الاجتماع قانوني وبين كذلك ان اية قرارات تصدر عن هذا الاجتماع ستكون قانونيه وملزمة للهيئة العامة .

حضر الاجتماع ايضا اعضاء من مجلس الاداره والمستشار القانوني للشركة والاستاذ طالب يوسف عمر العبدالله ومدقق حسابات الشركة السيد مامون فروقه (مكتب مامون فروقه لتدقيق الحسابات) ومندوب عن الامن العام .
تفضل عطوفة السيد عبد الرحمن عجلوني رئيس الجلسة بتعيين السيد احمد عواد كاتباً للجلسه والسيد علي شبيب والانسه ليلي بشير مراقبين ومن ثم باشرت الهيئة العامة مناقشة وبحث المواضيع المطروحه على جدول الاعمال :-

اولا : تلاوة محضر اجتماع الهيئة العامة السابق

تلا كاتب الجلسة السيد احمد عواد محضر اجتماع الهيئة العامة السابق الذي انعقد بتاريخ ٢٠٠٥/٨/٢١ .

ثانيا: سماع تقرير رئيس مجلس الاداره

تفضل عطوفة السيد عبد الرحمن عجلوني واخبر الهيئه العامه بانه سيتحدث عن اوضاع الشركه والظروف الصعبه التي تمر بها دون الحاجه لتلاوة كلمه رئيس المجلس وتقرير مجلس الاداره على اعتبار ان الجميع قد اطلع عليها ضمن التقرير السنوي وقد وافق الحضور على ذلك .

بين بعدها رئيس مجلس الاداره / رئيس الجلسة اهم التطورات التي حصلت خلال العام الماضي حيث واجه مجلس الاداره منذ اعاده تشكيله في بداية عام ٢٠٠٥ الكثير من المصاعب والعقبات كان من اهمها الديون والرهنات المترتبه على الشركه وقلة السيوله النقديه الموجوده لدى الشركه والتي تعتبر عائقا رئيسيا امام الشركه منعها من تحديث الالاتها ومعداتنا وشراء قطع الغيار اللازمه لذلك وايضا تهيئة الكوادر الفنيه اللازمه لهذه العمليه ومما زاد في هذه العقبات ما اقدمت عليه بعض البنوك الدائنه من القيام بتنفيذ اجراءاتها التنفيذيه على عقارات الشركه وموجوداتها ونتيجة لهذه الاوضاع ومن اجل المحافظه على مصالح الجميع فقد اجتمع وعدد من اعضاء مجلس الاداره مع البنوك الدائنه لدراسة اوضاع الشركه ومشاكلها والاجراءات التي قامت بها بعض البنوك الدائنه والجهات الاخرى وتم الاتفاق على ان يقوم مجلس الاداره بوضع خطه لانقاذ الشركه وتصحيح اوضاعها خلال ثلاثة اشهر بحيث توقف البنوك الدائنه والجهات الاخرى اجراءات التنفيذ وقد وافق عطوفة مراقب عام الشركات والبنوك الدائنه الذي تم الاجتماع معهم وعلى راسهم البنك العربي على هذا التوجه . اضاف الرئيس انه قد تم الانتهاء من وضع الخطه المستقبليه للشركه وتم ارسالها الى كل من معالي وزير الماليه ووزير الصناعه والتجاره وعطوفة مراقب عام الشركات والبنوك الدائنه والجهات الاخرى لدراستها بتاريخ ٢٨/٥/٢٠٠٥ تمهيدا لعقد اجتماع يحضره جميع الدائنين لمناقشة هذه الخطه واقتراح البديل المناسب الذي يحقق مصلحة الجميع .

بين الرئيس بعدها ان الشركه وبتاريخ ١٠/٨/٢٠٠٥ وقبل انعقاد الهيئه العامه العادي السابق للشركه بيوم واحد فوجئت باستقالة البنك العربي من عضويه مجلس ادارة الشركه والذي كان يمثل عضوان في هذا المجلس وقد تم اعلام الشركه ايضا وبنفس التاريخ ان البنك العربي قد نفذ رهنه على ارض وبناء المصنع في راس العين / عمان وانه قام بتسجيل هذا العقار باسم البنك العربي بتاريخ ٣/٤/٢٠٠٥ هذا كله بالرغم من مشاركة عضوي مجلس الاداره عن البنك العربي بوضع الخطه المستقبليه لانقاذ الشركه ووعوده كما بينت سابقا بوقف اجراءات التنفيذ .



اضاف الرئيس انه وعلى اثر ذلك طلب مجلس الاداره من المحامي الاستاذ احمد ابو عرقوب بدراسة ملف هذه القضية والذي نصح بعد دراسته برفع دعوى قضائية على البنك العربي لابطال اجراءات التملك التي قام بها وذلك لوجود ثغرات في الأمور الاجرائية . كما طعن المحامي في القيمة التي استملك بها البنك العربي الارض والعقار والبالغه (٢,١) مليون دينار ، هذا وقد عينت المحكمة خبيراً من دائرة الاراضي لتقديم تقرير عن قيمة الارض والعقار موضوع الرهن وكان تقدير الخبير بمبلغ (٤,١) مليون دينار واعتمدت المحكمة هذا التقدير و اضاف الرئيس ان هذه القضية الان في مراحلها الاخيرة ، ومن المتوقع ان تكون لصالح الشركة حسب راي المحامي .

وبين الرئيس كذلك ان البنك الاردني الكويتي قد قام بحجز السيارات المرهونة لصالحه وعددها (١٦) سيارة لغايات بيعها واحتساب حصة هذا البيع من الدين المستحق للبنك ، كما ان بنك القاهرة عمان قد قام باجراءات تنفيذ الرهن على ارض ومباني الشركة في ام قصير / عمان علماً بأن هذه العقارات مرهونة رهن من الدرجة الاولى لصالح بنك الانماء الصناعي ومرهونه لصالح بنك القاهرة عمان رهن من الدرجة الثانية وتم الحديث مع مساعد مدير بنك القاهرة عمان لوقف هذه الاجراءات لحين البت في قضية البنك العربي . وبسبب هذه الظروف لم تتمكن ادارة الشركة من تنفيذ الخطة التي وضعتها لتصويب اوضاع الشركة وبالتالي كان هم ادارة الشركة تخفيض الخسائر ما امكن ومحاولة الوصول الى تحقيق التعادل النقدي من اجل المحافظة على السيولة المتوفرة وذلك من خلال العديد من الاجراءات اهمها :-

١ - تخفيض النفقات

بين الرئيس ان ادارة الشركة تعمل على تخفيض النفقات بجميع الوسائل المتاحة حيث تم تخفيض عدد العاملين وتخفيض الفاتورة الشهرية للمحروقات وباقي المصاريف الاخرى مع المحافظة على انتاجية واستمرار الشركة .

٢ - زيادة الايرادات

واضاف الرئيس ان ادارة الشركة تعمل على زيادة الايرادات وذلك عن طريق محاولة زيادة مبيعاتها حيث تم طرح صنف جديد للسوق المحلي وهي الان بصدد التحضير لطرح صنف او اصناف جديدة اخرى كما تعمل ادارة الشركة على فتح أسواق تصدير جديدة لمنتجاتها حيث تم عقد اتفاقية مع احد المستثمرين في الضفة الغربية لتعيينه وكيلًا " حصرياً" لصنف سجاير CREST في الضفة الغربية .

كما تقوم ادارة الشركة بالبحث عن مستثمرين لشراء الشركة او شراء عقاراتها ، وقد حصلت الشركة على عدة عروض من جهات متعددة كان افضلها العرض المقدم من امانة عمان الكبرى لشراء عقارات الشركة في راس العين وام قصير . وكما ترون فان ادارة الشركة تعمل على إيجاد مستثمر لشراء الشركة او التوجه الى التصفية الاختيارية حيث ان الشركة وكما تعلمون خاضعة للتصفية الاجبارية منذ اعادة الهيكلة عام ٢٠٠٠ خصوصا بعد ان تجاوزت خسائرها المالية المتراكمة مبلغ راس المال .

ثالثا : تلاوة تقرير مدقق حسابات الشركة لعام ٢٠٠٥

تلا مدقق الحسابات السيد مأمون فروقه تقرير مدقق الحسابات عن ميزانية الشركة وحساباتها الختامية واوضاعها المالية ونتائج اعمال الشركة لعام ٢٠٠٥

رابعا : مناقشة الميزانية العمومية للشركة وحساب الارباح والخسائر لعام ٢٠٠٥

ناقشت الهيئة العامة الميزانية العمومية للشركة وحساب الارباح والخسائر لعام ٢٠٠٥ وتساءل احد اعضاء الهيئة العامة عن نسبة الفائدة عن الوديعة في البنك مقارنة مع نسبة الفائدة على سحبوات الشركة عليها والاسباب الموجبة لتحمل الشركة فرق الفائدة المتحققة على السحبوات .

اجاب الرئيس ان هذا الترتيب تم اتباعه في السنوات السابقة عندما حصلت الشركة على قرض من البنوك والحكومة عند اعادة الهيكلة وخوفا من قيام دائن او دائنين بحجز المبالغ المودعة لصالحه مقابل الدين علما ان فرق الفائدة بين الوديعة والسحبوات عليها هو (١%) فقط .

وتساءل عضو اخر من الهيئة العامة عن مصير الحوالة والبالغ قيمتها (١١٨٩٠٠) دينار والتي تظهر قيود الشركة ان هذه الحوالة قد تم تحويلها الى شركة R.J.R عن طريق بنك عمان للاستثمار . اجاب مدقق الحسابات ان هذا المبلغ هو من ضمن مجموعة حوالات وان ادارة الشركة تلاحق هذا الموضوع وفي سبيل ذلك تم توجيه كتاب لبنك عمان للاستثمار وكذلك تم مراجعة البنك المركزي لمعرفة تفاصيل هذه المبالغ ، اما بخصوص المبلغ الذي تطالب به دائرة ضريبة الدخل والمبيعات ، بين الرئيس انه قد تم توجيه كتاب الى معالي وزير المالية لاعفاء الشركة من هذا المبلغ الذي تطالب به دائرة ضريبة الدخل والذي نتج عن شطب ٣٠% من الديون المستحقة على الشركة عند اعادة الهيكلة عام ٢٠٠٠ وما زلنا بانتظار الجواب .

وتساءل عضو اخر من الهيئة العامة عن سبب استمرار (سنة بعد اخرى) زيادة كلفة الانتاج عن قيمة المبيعات حسب ما يظهر في البيانات المالية السنوية .

اجاب الرئيس ان الوضع سيبقى كذلك ما دامت الشركة لا تستطيع زيادة حصتها في السوق المحلي وعدم استطاعتها فتح أسواق جديدة للتصدير بالاضافة الى المنافسة الكبيرة من الشركات الاخرى وقيام الحكومة بزيادة ضريبة المبيعات وتعديل الضريبة النسبية والضريبة النوعية على السجائر مما اثر ذلك سلبا على مبيعات الشركة .

وازاء هذا الوضع وكما بينت سابقا فان ادارة الشركة تحاول جـهدـها تخفيض الخسائر من خلال تخفيض المصاريف بجميع اشكالها وانواعها فقد تم تخفيض العمالة من (١٠١) مستخدما" في بداية عام ٢٠٠٥ الى (٦٣) مستخدما" وكذلك تم تخفيض فاتورة المحروقات ما امكن ، ولكن تبقى العقبة الكبرى هي زيادة المبيعات .

واستفسر عضو اخر من الهيئة العامة الى متى سننتظر تطبيق احكام المادة (٢١٦) من قانون الشركات الاردني والتي بموجبها يتم إخضاع الشركة إلى التصفية الإجبارية أجاب السيد مندوب عطوفة مراقب الشركات ان توجه الحكومة اعطاء فرصه لبعض الشركات المتعثرة لتصويب اوضاعها خدمة لاقتصاد الوطن والمحافظة على حقوق العاملين في هذه الشركات .

وبعد انتهاء النقاش وافقت الهيئة العامة على ما يلي:-

- ١ - وافقت الهيئة العامة بالإجماع على تقرير مدقق الحسابات عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٠٥/١٢/٣١
- ٢ - وافقت الهيئة العامة بالإجماع على ابراء ذمة مجلس الإدارة عن السنة المنتهية في ٢٠٠٥/١٢/٣١
- ٣ - وافقت الهيئة العامة بالإجماع على إعادة تعيين السيد مأمون فروقه (مكتب مأمون فروقه وشركاه) لتدقيق حسابات الشركة للعام الحالي ٢٠٠٦ وتقويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابه .

وبعدها شكرت الهيئة العامة أعضاء مجلس الإدارة على ما قاموا به من جهود من اجل محاولة النهوض بالشركة وابقائها عاملة .

وفي النهاية شكر رئيس الجلسة عطوفة السيد عبد الرحمن عجلوني الحضور من المساهمين الكرام ومندوب عطوفة مراقب عام الشركات ومندوب الامن العام والمستشار القانوني ومدقق حسابات الشركة والادارة التنفيذية والعاملين في الشركة ، وبعدها اعلن انتهاء الاجتماع .

رئيس الجلسة

عبد الرحمن عجلوني

مندوب مراقب الشركات

مشهور الزين

كاتب الجلسة

احمد عواد